http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1449) السنة السادسة - الخميس (5) آذار 2009

لسد العجز المالي البالغ ٧ ترليون دينار

نـــواب: اقـــرار المـــوازنـــة المـالـيـة مـرتـبـط بـخـفـض الانـفـاق

بغداد / نصير العوام

تنتظر جلسة مجلس النواب اليوم جملة ملفات شائكة يجب البت فيها قبل اقرار الموازنة المالية للعام الحالي ٢٠٠٩.

وفي غضون ذلك، افاد نواب ان جهدهم للمرحلة الحالية يتركز في خفض الموازنة بما يعادل الـ« اربعة» مليارات دولار، وربطوا تاجيلهم اقرار الموزانة بالارتفاع الكبير في تخصيصات المكاتب والدرجات الحكومية الخاصة للعام الحالي والتي ارتفعت بنسبة تجاوزت الخمسة اضعاف عن مخصصاتها للعام ٢٠٠٨.

وعلى الصعيد ذاته، قالت النائبة عن جبهة التوافق العراقية آلاء السعدون في تصريح خصت به الـ (المدى) امس الاربعاء إن «اللجنة المالية لاتتحمل مسؤولية تأخير اقرار الموازنة العامة للدولة للعام الحالي لأنها، تضم نقاط خلل ينبغي معالجتها».

واضافت السعدون ان «اللجان البرلمانية المختصة في الموازنة وبعض رؤساء الكتل النيابية قدمت ثلاثة مقترحات جوهرية تمس مجمل مسودة الموازنة، يمكن تحديدها بإجراء تخفيض عام على كافة مفاصل الموازنة بنسبة ١٠ بالمائة بهدف توفير مبلغ لسد العجز المالي البالغ قيمته ٧ ترليون و ٤٠٠ مليار دينار، او العمل بموازنة العام الماضي للعام الحالي وفق النفقات التشغيلية التي حددت فيها لكل قطاع لتجاوز الارتفاع الكبير الذي طالبت به بعض المكاتب الحكومية، تستثنى منها مخصصات البطاقة التموينية ورواتب الموظفين، وهذا سيضمن توفير مبلغ ٦ ترليون و ٨٠٠ مليار دينار، اما المقترح الثالث حدد بعقد لقاء بين رؤساء اللجان والكتل البرلمانية مع وزير المالية لبيان المواضع التي يمكن اجراء تخفيض في نفقاتها بنحو ٥-٦ ترليون دينار شرط ان لايؤثر ذلك التخفيض على مجمل الموازنة المقترحة «.

من جانبه، قال عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب النائب يونادم كنا أن الإيرادات النفطية لا تغطي ميزانية الدولة وان العجز في الميزانية وصل إلى ٣٠٪.

وأضاف لـ (المدى) ان «اللجان في مجلس النواب اتفقت على أن تكون الميزانية معتدلة في توزيعها للنفقات لغرض خفض العجز عن طريق تبني خفض بعض المبالغ خارج اطار الموازنة التشغيلية كرواتب اصحاب الدرجات الخاصة والـوزراء والنواب، ولاسيما ان هناك مقترحات عديدة منها تخفيض الميزانية التشغيلية عدا الرواتب بمقدار ٢٠٪ وهذا سيوفر لنا أكثر من خمسة مليارات دولارات.

واشار الى ان « هذا سيساعدنا في تخفيض العجز بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الدوائر أو الإدارات التي ليس لها غطاء قانوني ونحن نتناقش حول هذا الموضوع أيضا ونسعى إلى ترشيد الميزانية بحيث لا تكون بهذه الصورة التي هي عليها الآن.

وأكد كنا أن «سبب العجز هو الفرق بين التخمين النظري والواقع الفعلي للإيرادات النفطية وهذا ليس سرا لان ميزانيتنا تعتمد بنسبة تتجاوز ٩٠٪ على الإيـرادات النفطية وتم تخمين سعر برميل النفط بخمسين دولاراً وبواقع تصدير ٢,٥ مليون برميل يوميا. وتابع «واقعا لا وجود لهذا السعر ولا لهذه الكمية وهنا تكمن الإشكالية وبالتأكيد سيتراكم علينا هذا العجز الكبير ويتوقعون ان تزداد كمية الصادرات ويرتفع سعر النفط ومن ثم في حالة عدم ارتفاع السعر ستتم تغطية العجز عن طريق المتراكم المالي السابق وهذا ليس صحيحا لانه احتياطي، والاحتياطي يجب ان يبقى وينمو».

الى ذلك، قال سليم الجبوري الناطق باسم جبهة التوافق ان هناك أموالا طائلة تهدر إذا ما تم إقرار الموازنة الحالية ومن هنا رغبة الجبهة في أجراء تعديلات وتخفيضات فيما تتضمنه هذه الموازنة.

واضاف الجبوري بحسب (إيبا) امس «عملنا نوعاً من البيانات والأرقام التي تتضمنها الموازنة وإمكانية تخفيضها فوصلنا إلى أن هناك ما يعادل (٤) مليارات دولار يجب ان تخفض ، ولاسيما هناك مبالغ يفترض تخفيضها كرواتب أصحاب الدرجات الخاصة والوزراء والنواب وأخرى تتعلق بمصاريف خارج إطار الرواتب ضمن الموازنة التشغيلية كالايفادات والسفريات»، مشيرا الى ان « المبالغ المخصصة لمكتب القائد العام للقوات المسلحة تقارب الـ (٣٥) مليون دولار وهناك (٦٥) مليون دولار أيضا مخصصة لمفهوم المصالحة الوطنية يجب خفضها جميعا في ظل الظرف الاقتصادي المتأزم الذي تمر به البلاد، ويجب على الحكومة ان تعيد النظر بالموازنة الحالية مقارنة بموازنة عام ٢٠٠٧ والتي خصصت(٦٠) مليون دولار لمكتب رئاسة الوزراء لكن في موازنة عام ٢٠٠٩ تم تحديدها بـ (٣٦٠) مليون دولار اي بفارق (٣٠٠) مليون دولار الامر الذي يطرح تساؤلات حول اسباب هذه الزيادة الكبيرة ومسوغها.

وشدد قائلا «وفق هذه المعطيات وضعنا جملة نقاط وسوف لن نصوت على الموازنة الا بعد إجراء التخفيضات التي طالبنا بها دون المساس برواتب الموظفين»، مؤكدا أن «الكتل السياسية متفقة على ضرورة إجراء تخفيض في الموازنة وتقرير اللجنة المالية كان يؤشر هذه المجالات و اعتقد انه ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار، وإذا اخذ بالتغييرات التي قدمناها قطعا سنصوت على الموازنة».

فيما اكدت منظمات انسانية جهل اللاجئين بحقوقهم

عراقيات يصارعن اوضاعا معيشية صعبة في عمان

بغداد / المدى

انعكست الاوضـاع المعيشية الصعبة للاجئين العراقيين في الاردن على اسلوب عملهم ويلاحظ الزائرون والمتجولون في منطقة وسط البلد ان النساء اللواتي يفترشن الارض والارصفة هن فقط من النساء العراقيات وهي ظاهرة عراقية في عمان اصبحت بارزة بعد الهجرة الكبيرة الى الاردن مطلع التسعينيات من القرن الماضي، فيما اكدت منظمات انسانية ان هناك العديد من المنظمات الدولية والمحلية الراعية للعراقيين في الاردن الا انه لا يوجد وعي كاف لدى العراقيين المتواجدين في المملكة الاردنية لمعرفة كيفية الاستفادة من هذه الخدمات.

اعتادت ام ياسر (٦٢ عام) على فرش بسطتها على احد الارصفة في منطقة وسط البلد بالعاصمة الاردنية عمّان صباح كل يوم، دون ان تأخذ لنفسها عطلة او راحة وعلى هذه الحالة امضت ستة اعوام من عمرها.

وتحتوي بسطة ام ياسر هذه على مجموعة من انواع السكائر والحلوى والحاجات المنزلية البسيطة كما انها اصبحت عنوانا في وسط البلد، ليس فقط لقدمها بالحي بل لمظهر عبائتها العراقية والوشم ذو الملامح الجنوبية على وجهها ويديها (وهي نقوشات على الجلد باللون الاخضر).

وتقول ام ياسر «انني لا اعرف كم سامضي من عمري هنا، انا لو جمعت مالا بقدر الذي اتيت به الى الاردن لقررت الرجوع لان الوضع المعيشي سيئ انا الان في عمر احتاج الى من يساعدني ولكن دون جدوى».

وأم ياسر التي تعمل ١٠ ساعات يوميا وتجني من ذلك ربحا متواضعا يقدر بـ(٤ دنانير اردنية) اي ما يعادل ٧ دولارات ليست هي الوحيدة التي تعيش مثل هذه الظروف بل هناك العديد من النساء العراقيات اللواتي يفترشن الارض لكسب لقمة العيش في ازقة هذا الحي الشعبي الفقير.

ام محمد مع ابنتها ذات السبعة اعوام يجلسان جنبا مع بعضهما لبيع الحاجات المستعملة باسعار زهيدة وهي تقول «انا من مدينة الصدر من بغداد وكنت اعمل هذا العمل وانتقلت به الى هنا بعد ان شهدت المدينة قتالاً عنيفاً وعلى اثره هربت وفي تصوري انني سارتاح هنا لكنني وجدت صعوبات كبيرة من نوع آخر». أما أم جواد فلا يختلف حالها عن حال زميلتها في مهنة البيع على البسطات، وقد أتت إلى الأردن مع زوجها هربا من العنف الذي اجتاح البلاد في الفترة التي اعقبت العام ٢٠٠٣، وزوجها كان يعمل صباغا ويساعدها في المصروف اليومي إلا ان يد شرطة الوافدين قد طالته وأوقفته عن العمل، ولديها ولد واحد تركته في العراق ولا تستطيع العودة إلى وطنها بسبب فقدانها للمنزل بعد ان استولت عليه عائلة مهجرة في منطقة الحرية.

وتقول ام جواد «اكسب في اليوم ما يقارب ٤ إلى ٥ دنانير يوميا من بيع السجائر وصبغات الشعر ولا تكفي هذه النقود لمصروفنا اليومي، واشعر بالتعب والإعياء الشديد وبألم في قدمي وصدري من ادخنة السيارات ما يضطرني لمراجعة الطبيب من فترة إلى أخرى».

يذكران القوانين الاردنية النافذة تمنع استغلال الارصفة والشوارع لعرض البضائع او التجاوز عليها من خلال الترويج للبضائع ويعاقب بالحبس وبغرامة نقدية من يخالف هذا القانون، وفي العراق توجد موانع وقوانين تحد من التجاوز على الارصفة والشوارع العامة لايؤخذ بها بشكل جدي بسبب انتشار البطالة وعمل اغلب العاطلين في مجال «البسطيات» لتوفير قوتهم اليومي، ما ادى بهم الى الاشتغال بها في عمان، الامر الذي ادى بهم الى ان يكونوا هدفا للشرطة الاردنية التي تطاردهم بين الفينة والاخرى.

وفي هذا الشان يقول نايف الزعبي وهو مواطن اردني يملك شركة للحوالات المالية في وسط البلد «مشهد النساء اللواتي يفترشن الارض في هذا الحي هي ظاهرة جاءت مع هجرة الاخوة العراقيين».

ورغم الدعم الذي توفره المنظمات الدولية المعنية بشؤون العراقيين كوكالة غوث اللاجئين والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين الا ان العديد من المستفيدين من هذه الخدمات يرون انها غير كافية وانهم بحاجة الى المزيد من الدعم الذي يجب ان يتناسب مع غلاء المعيشة في عمّان. وتقول مديرة برامج الدعم النفسي في الهيئة الطبية الدولية د.رغد العلي لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) «ان هناك العديد من المنظمات الدولية والمحلية الراعية للعراقيين في الاردن الا انه لا يوجد وعي كاف لدى العراقيين المتواجدين في المملكة الاردنية لمعرفة كيفية الاستفادة من هذه الخدمات».

انتشرت في الاونة الأخيرة ظاهرة غش الذهب وتزوير الاختام المستخدمة في ختمه، وتشير الارقام الحكومية الى اكتشاف العشرات من قضايا التلاعب تجاوزت مئات الكيلو غرامات من المصوغات الذهبية المغشوشة، وارتفعت مؤشرات هذه الظاهرة بعد عام ٢٠٠٣ لغياب الرقابة الحكومية والتي كانت تلعب دورا مفصليا في محاسبة معامل الصياغة الاهلية المتلاعبة ومحاسبتها قانونيا. ما دفع المواطنين للجوء الى المصوغات الخليجية لضمان جودة صناعتها نظرا لاعتماد مواصفاتها القياسية ضمن سوق الذهب العالمي (الاونسا).

برغم حالات الغش في الصياغة المحلية

الذهب المستورد يأذن بدخول المنتوج العراقي نحو مواكبة العالمية

بغداد / غزوان عمران - التقييس تحيل ٢٥١ صائغا الى القضاء

كشف رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية سعد عبد الوهاب، عن أحالة ٢٥١ صائغاً الى المحاكم العراقية بسبب تداول بيع وشراء مواد غير موسومة من قبل الجهاز.

وقال عبد الوهاب في تصريح صحفي إن «٢٥١ صائغا أحيلوا الى المحاكم العراقية خلال الفترة الماضية بسبب تداولهم مواد ذهبية غير موسومة من قبل الجـهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، وسيفرض القضاء عليهم دفع غرامات مالية ويأخذ تعهداً من الصاغة بعدم معاودة بيع وشراء المواد الذهبية والفضية غير الموسومة والا تعرضت محالهم الى الاغلاق».

وبـين عبد الـوهـاب ان «فـرق الجهاز المركزي تعمل على تنفيذ جولات في السوق لفحص عينات من مختلف المواد المستوردة سواء الكمالية او الغذائية وحتى المواد التي تستخدم في البـنـاء»، مشيراً الى ان الفرق اجرت خلال شهر كانون الاول الماضي كشفاً على ٢٢١ من المواد المختلفة في السوق ووجدت ١٦٪ منها غير مطابقة للمواصفات المطلوبة.

واضاف «كما اجرت فرق الجهاز كشفاً على مواد مختلفة اخرى في السوق العراقية بمختلف المدن والمناطق خلال شهر كانون الثاني الماضي ووجدت ان ١٧٪ غير مطابقة للمواصفات المطلوبة التي يضعها الجهاز».

تجولت (المدى) في اسواق الذهب للوقوف على ابعاد هذا الموضوع ومدى الخسائر المالية التي ستنجم عنه..

– غش الذهب لم يؤثر على المبيعات

الصائغ فيصل مهدي صاحب محل بمنطقة الكاظمية قـال: ان الخبر الذي اعلن عنه رئيس جهاز التقييس والسيطرة النوعية يمثل نقلة نوعية في عملنا حيث انـه سيعمل على خفض مبيعات الذهب العراقي لفترة لا تتجاوز الشهرين وستبدأ بعدها مرحلة جديدة من العمل تدفع المواطن الى الاقبال على شراء الذهب العراقي بعد ان يتم القضاء على المتلاعبين والمضاربين في سوق الذهب العراقي والذي يعد من اقدم الاسواق في العالم والمنطقة، مؤكدا ان هؤلاء المتلاعبين مكشـوفين لـدى الحـكـومـة نـظـرا للمعلومات المتوافرة لدى لجان الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية عن ضعاف النفوس من العابثين بمهنة الصياغة العراقية التي ضربت شهرتها اطناب العالم اجمع.

واضاف مهدي ان سوق الذهب المحلية متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض ولم تشهد استقرارا يذكر وبخاصة بعد صرف فروقات الرواتب للموظفين والتي رفعت مؤشرات بيع الذهب الى اعلى مستوياتها مؤكدا ان سوق الذهب المحلي قد اقفل نهاية الاسبوع الفائت على سعر ١٥٥ الف دينار للذهب عيار ٢١ فيما يخص اسعار البيع والشراء حدد بـ١٤٥ الف دينار اما الذهب عيار ١٨ حددت اسعار بيعه بـ ١٢٠ الف دينار.

- المصوغات العراقية ضمن دائـرة الاهـتـمـام .. محليا ودوليا

الصـائغ الشـاب عبـاس جـواد اكد على أن الصياغة العراقية ما زالت ضمن دائرة الاهتمام على الرغم من دخول مصوغات من مناشئ أخرى، وأضاف: «الحلي المستوردة تعاصر التطور أكـثر من مثيلاتها محليا، مشيرا الى ان مهنة الصياغة صعبة وتقتصر اغلب مشغولاتها في العراق على العمل اليـدوي من قبل بعض الفنيين المشهورين في قطع الاحجار ونقش المصوغات، أما الآن فدخلت إلى العـراق الحلي الإماراتية والعمانية والبحرينية وأنواع أخرى.

واضـاف جـواد ان الصياغة المحلية تعتمد اشـكـالا زخرفية محببة الى النفس العراقية تدفع بعض الزبائن الى الاقبال عليها، واقتناء المصوغات الذهبية ياخذ منحا تفاخريا والصياغة العراقية تعمد الى كبر الحجم وصنع الاشكال المرتبطة بـالـتـراث باحجام كبيرة مقابل خفة في الـوزن، فيما تعتمد اساليب الحداثة في الصياغة العالمية على صغر الحجم كـ«اتكيت» وثقل الـوزن معززة باسعار صياغة فلكية، ما يجعل سوق الصياغة المحلية رائجة بشكل كبير مقابل قريناتها الخليجية.

- التعامل مع صائغ محدد يحصن الزبون

عبـد الامـيـر عبـاس صـاحـب معمل صياغة قال: ان عمليات مكافحة الذهب المغشوش مستمرة حكوميا واعتمدت اسلوب السيطرة على مصدرها من اجل انهائها من الأسواق، مشيرا الى ان الجهاز المركزي للسيطرة والتقييس يعمل ومنذ فترة طويلة على تحديد المتلاعبين ومن ثم مصادرة مصوغاتهم ومحاكمتهم قضائيا.

واكد عباس ان عملية التعريف بقضايا الغش الصناعي في سوق الذهب تجعل المستهلك على وعي وحذر عند شراء الذهب، وتعزز جوانب الحيطة والحـذر في الـتـعـامـل مع الصاغة وحصر التعامل مع الصاغة الذين يتمتعون بسمعة طيبة والتمسك بالحق في المطالبة بقائمة شراء تضمن حق الزبون مدون بها كافة المواصفات خاصة العيار والقيمة. واضاف عباس ان على المستهلك التمسك بحقه في الحصول على ذهب مختوم رسميا، لان جهاز السيطرة والتقييس يشكل رقابة مفصلية تحدد اوزان الذهب مختوما ومعترفا بـه ملزما للصائغ باعطاء الزبون حقه كاملا، مشيرا الى ان كثرة حالات التلاعب بالذهب ارتفعت بدرجة كبيرة ابان فترة سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ وانتهاء بالوقت الحاضر لغياب الـرادع الحكومي والـذي عاد الى التشكل مع اول بوادر الاستقرار الامني.

- حالة طارئة

المواطن سامي اسماعيل قال: للذهب في الـعـراق تـأثـير كـبـير عـلـى كافة الجوانب الحياتية قد تصل في بعض الامـور الى انـه يـحـدد مصير اغلب الزيجات ويقترن كثرة ما مقدم منه بالمكانة الاجتماعية لهذه العائلة او تلك. فالزواج وطقوسه مازالت مستمرة. وشغف النساء بالذهب مازل مستمرا ايضا. فهو زينة وادخار لايام الحاجة كما يقال هنا في العراق. ويمكن القول ان تجارة الذهب في العراق حافظت على هيبتها خلال العقود الاخيرة حيث ان محلات بيع الذهب هي نفسها في مناطقها المعروفة. لكن تلاعب البعض من ذوي النفوس الضعيفة اثر بشكل سلبي على سمعة الذهب والصاغة العراقيين.

– الربح على حساب المهنة

كريم خضير صاحب ورشة لنقش وتصليح الذهب قال: بسبب الغش الصـنـاعي للـذهـب ودخـول الذهب الخـلـيـجـي انـخـفـض الـطـلـب على المصوغات المحلية فالذهب الخليجي ياتي جاهزا وبنقوش جديدة وجميلة، ما دفع اغلب التجار الى العمل في مجال بيع وشراء الذهب الذي كان محددا في السابق باصحاب المعامل والورش ودخـول الذهب الخليجي جاهزا الى البلاد دون ان تفرض عليه ضريبة فتح المجال امام الجميع لامتهان المتاجرة بالذهب والذي ادى بدوره الى ايجاد دخلاء على المهنة من المتلاعبين وهمهم الوحيد الربح السريع على حساب اخلاقيات المهنة وسمعة المصوغات العراقية.

- المصوغات الخليجية تتلاءم والذائقة الشبابية

وفي منطقة شارع النهر اكدت نجاح مهدي موظفة ان الذهب الخليجي فتح افق الاختيار واسعا امام الراغبين بشراء المصوغات الذهبية المتفردة الطرز والنقوش والتي ادخلت المكننة الحديثة في صناعتها اضافة الى تسخير لمسات الفنانين العالميين ضمن موديلات معاصرة تتلاءم مع صرعات الموضة العالمية وذائقة شريحة الشباب على وجه التحديد، على العكس من المصوغات المحلية التي اقتصرت نقوشها القديمة ومنها (الدلة) و(ابو الكصبة) و السبائك العادية.

واضافت مهدي على الرغم من غلاء اسعار صياغة الذهب الخليجي، الا انه يحمل مواصفات الدقة والمتانة في الصناعة والثقة في قياس درجات النقاء عيار (٢١) موسومة بختم لايمكن غشه محليا.